القضية اللبنانية

- £ -

دراسة موجزة حول بعض امتيازات الطوائف الاسلامية في لبنان



في غمرة المآسي التي تعصف بالبلاد، تختلف الاراء حول جميع المواضيع، ومن جملتها، بل في صدارتها، مسألة المساواة بين المواطنين والتفاوت في حقوقهم، فكثر الكلام عن الطوائف المحظوظة والطوائف المغبونة في لبنان.

ولقد عزا البعض الى هذا التفاوت بالذات، ما تتخبط به البلاد من محن وكوارث لم تشهد مثيلاً لها عبر جميع مراحل تاريخها.

فكان لا بد، لولوج صلب هذا الموضوع الهام، من العودة الى المصادر القانونية، والمراجع الرسمية، جلاء للحقيقة، وتبديداً لملابسات ساورت السواد الاعظم من الناس.

الدراسة الحاضرة تتناول بعض الامتيازات التي تتفرد بها الطوائف الاسلامية في لبنان.

الامتياز الاول – الاستقلال بالتشريع في الحقل الطائفي وصلاحيات استثنائية للقضاء الشرعي.

١ - كان للاوقاف الاسلامية حلال العهد العثماني، وزارة خاصة سميت نظارة الاوقاف، تتولى مراقبتها باسم السلطان.
 وكانت هذه الاوقاف معلميرة من صلب اجهزة الدولة

Documentation & Research

العثمانية التي كانت دولة دينية اسلامية ، علماً بأن الدين الاسلامي يسود هذه الاوقاف ويلازمها في انشائها وادارتها واستبدالها وفي جميع احوالها ومراحلها . وهذا الوضع كان يدخل الاوقاف الاسلامية في ميزانية الدولة العثانية ويكسبها ذات الامتيازات التي كانت تتمتع بها الوزارات والادارات العامة .

٢ – ومعلوم ان القواعد المتعلقة بالاوقاف المسيحية مأخوذة عن الشرع الاسلامي. ولا تزال الاوقاف المسيحية خاضعة في انشائها وصحتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها للقواعد الشرعية (المادة ١٧٤ من القرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٩٣٠/١١/١٢ ، المعروف بقانون الملكية العقارية). الا ان هنالك بعض الفوارق في بعض التفاصيل، خصوصاً لجهة تطبيق هذه القواعد، مثال ذلك، ان الاسقف في الاوقاف المسيحية يمارس، ضمن ابرشيته، بعض صلاحيات قاضي الشرع الذي يتولى سلطة الاشراف في الاوقاف الاسلامية . ٣ – وهذه الاوقاف الدينية غير الأسلامية ، بالرغم من اعتمادها القواعد الشرعية، فكان شِّأتُها، في العهد العبَّاني، شأن بقية المؤسساك والا تُستَقلله على المتياز، وذلك لا

Documentation & Research

لسبب، الا لاختلاف الدين.

بعد انقراض العهد العثاني، اعلن لبنان جمهورية ديمقراطية، خلا دستوره من تعيين دين رسمي له. وزالت، تبعاً لذلك، الامتيازات الخاصة التي كانت تنعم بها، في ظل الدولة العثانية الدينية الاسلامية، الاوقاف الاسلامية. واخضعت لاشراف السلطة الزمنية المنتدبة، بمقتضى احكام القرار /٧٥٣/تاريخ ٢ اذار ١٩٢١ الذي انشأ، لهذه الغاية، جهازاً ادارياً خاصاً، سمي «مواقبة عامة للاوقاف الاسلامية في سوريا ولبنان».

وهذه المراقبة التي حلت، محل نظارة الاوقاف، كان يتم تمويلها، لتغطية جميع نفقاتها، من واردات الاوقاف الاسلامية ذاتها.

وكانت تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي وبالشخصية المعنوية.

وكان جهاز المراقبة العامة مؤلفاً من المجلس الاعلى للاوقاف الاسلامية، ومن اللجنة العامة للاوقاف، ومن مراقب الاوقاف الاسلامية العام.

ولم يعط القرار ٧٥٣ المذكور أي حق بالتشريع لاجهزة المراقبة العامة المشار اليها. وفيًا يلي ، رُبُصُادُ المنقاط ، ما نص عليه القرار Documentation & Researct ۷۵۳ المادة ١ – «انشيّ لمجموع مناطق سوريا ولبنان مراقبة عامة للاوقاف الاسلامية»

المادة ٢ - « لهذه المراقبة الاستقلال الاداري والماني وهي اسلامية محضة وتابعة رأساً للقوميسير العاني للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان او مفوضه الخاص. وهذه المراقبة حائزة للصفة الشخصية المعنوية ».

المادة ٢٥ – «جميع المقررات التي يتخذها المجلس الاعلى او اللجنة العامة للاوقاف ما عدا المقررات الصادرة طبقاً للشريعة الغراء، وكذلك كل مقررات المراقب العام تعرض على القوميسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان للحصول على موافقته، ويمكن للقوميسير العالي ان يوكل عنه في ذلك احد المأمورين التابعين له. اما المقررات الصادرة طبقاً للشريعة الغراء فتنفذ بنفس الطريقة التي تنفذ فيها الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية».

اذاً ،

في ظل القرار ٧٥٣ الذي ساد موضوع الاوقاف الاسلامية : * الأعاث

- الاوقاف الاسلامية مؤسسة طائفية اسلامية محضة.
- حائزة على الاستقلال المالي والاداري وعلى الشخصية المعنوية .
 - خاضعة لاشراف السلطة الزمنية المنتدبة وتابعة لها.
 - لا تتمتع بحق التشريع .
- وهكذا تساوت الاوقاف الاسلامية، في عهد الانتداب، تجاه السلطة الزمنية، ببقية المؤسسات الطائفية الاخرى المعترف بها.
- فالقرار رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤ الذي عدل وتم قانون ٢٢ ربيع اول ١٣٣١ و ١٦ شباط ١٣٢٨ المتعلق بتصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة، قد اقر الشخصية المعنوية للطوائف والرهبانيات والمؤسسات الخيرية.
- والقرار رقم ٦٠ لدر. تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣ المعروف بنظام الطوائف الدينية، قد حدد الطوائف المعترف بها، والمؤسسات التابعة لهذه الطوائف، واعترف لها بالشخصية المعنوية. واعطي نظام هذه الطوائف قوة القانون ولكنه الخضع كل تعديل لهذا النظام الى

صك تشريعي تصدره السلطة الزمنية.

وفيا يلي، بعض ما نص عليه، بهذا الصدد، القرار ١٦٠ل.ر.

المادة ٢ - «ان الاعتراف الشرعي بطائفة ذات نظام شخصي يكون مفعوله اعطاء النص المحدد به نظامها قوة القانون ووضع هذا النظام وتطبيقه تحت حماية القانون ومراقبة السلطة العمومية».

المادة ٦ - كل تعديل لنظام الطوائف المعترف بها وفقاً للاحكام الواردة في المواد من الاولى الى الخامسة يجري بصك تشريعي ».

المادة ٧ - «تتمتع بالشخصية المعنوية الطوائف الدينية وفي كل منها الجهاعات المذهبية المستقلة المختصة بالتعلم او بالاعهال الخيرية والتي يعترف لها نظام الطائفة باهلية الحصول على حقوق وواجبات تختلف عن حقوق الطائفة وواجباتها وكذلك الوهبنات».

وهكذا يتبين، بكل وضوح و أن هذه النصوص التي لا تزال سارية المفعول، لم تتضمن أعطاء الطوائف المسيحية اي حق بالتشريع.

Documentation & Research

وقد اعلن هذا المرسوم استقلال المسلمين السنيين استقلالاً تاماً عن الدولة في شؤونهم الدينية وفي اوقافهم (المادة الاولى من المرسوم رقم ١٨).

كما نص على انشاء الافتاء واعلان سماحة المفتي الرئيس الديني والرجع الاعلى للمسلمين السنيين وللاوقاف الاسلامية ودوائر الافتاء. وخوله تعيين موظفين وجعلهم خاصعين لقانون موظني الدولة.

الاعلى العلى القويض المتعادل المرسوم الاشتراعي رقم

Documentation & Research

١٨ ، وعلى صلاحيات التشريع بموجب قانون نشر في العدد ٢٢ من الجريدة آلرسمية تاريخ ٢٩٥٦/٥/٣٠ ، وذلك بالنص التالي:

« اقر مجلس النواب

« ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

«مادة وحيدة – تدعى الهيئات الانتخابية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الى انتخاب مجلس شرعي اعلى جديد وفاقاً لاحكام المادة ٤٢ من هذا المرسوم الاشتراعي في مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القانون، ويحق للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ان يعيد النظر في جميع احكام المرسوم الاشتراعي المذكور وان يعدل ما يواه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الاساسية منه، وتكون قراراته في هذا الصدد وفي كل ما يتعلق بالافتاء وبتنظيم الطائفة الدينية وادارة اوقافها نافذة بلافتاء على ان لا تتعارض مع احكام القوانين المتعلقة بالانتظام العام».

٨ - وبناء اعلى هذه و الصلاحيات الواردة في قانون

الاسلامي الاعلى، القوار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ الاسلامي الاعلى، القوار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ الذي قضى بتعديل معظم مواد المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ وفقاً لمستلزمات مصالح دواثر الافتاء والاوقاف الاسلامية. وقد الغي ايضاً كل نص وارد في المرسوم رقم ١٨ يتعارض مع هذه التعديلات في المرسوم رقم ١٨ يتعارض مع هذه التعديلات (المادة ٥٠ من القرار رقم ٥) وقد نشر القرار رقم ٥ في العدد ٢٢ تاريخ ١٩٦٧/٣/١٦ من الجريدة الرسمية. واصبحت احكامه نافذة.

٩ - اما بالنسبة للطائفة الشيعية ، فإن القانون رقم ٢٧/٧٣ تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ ، قد نص على انشاء المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الذي يتولى شؤون الطائفة ويتمتع بالشخصية المعنوية (المادتان ٢ و ٢٨ من القانون ٢٧/٧٣ الشكور).

وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على ان للمجلس المذكور ثلاث هيئات: عامة الوشرعية، وتنفيذية. ولهاتين الهيئتين الاخيرتين مجتمعتين صلاحية التشريع بمقتضى المادة ٣١، فقرتها الثانية، من القانون المعلمات الثانية، من القانون المعلمات الثانية، من القانون المعلمات الثانية،

Documentation & Research

" يحق للهيئتين الشرعية والتنفيذية ، مجتمعتين ، ان تعيدا النظر في احكامه ، وان تبدلا ما تريانه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الاساسية منه ، ويكون قرارها في هذا الصدد وفي كل ما يتعلق بشؤون الطائفة الدينية وادارة اوقافها فافذاً بذاته ، شرط ان يقترن بموافقة المهيئة العامة وان لا يتعارض مع احكام القوانين المتعلقة بالنظام العام » .

- مما تقدم يتبين ان الطائفتين الاسلاميتين السنية والشيعية تشترعان مباشرة ، بواسطة المجلسين الشرعيين العائدين لهما ، القوانين المتعلقة بشؤونهما الطائفية واوقافهما ، وتعدلان ، في كل حين ، هذه القوانين وتكون قراراتهما نافذة بذاتها ، دون حاجة لسلوك طريقة التشريع المستورية المعتمدة في لبنان ، التي تفرض عرض مشاريع القوانين على المجلس النيابي لمناقشتها واقراره ألى أثم بعد ذلك ، على السلطة التنفيذية لنشرها

اما الطوائف المستحبَّة فعليها ان تتقيد بهذه الطريقة الدستوريَّة وَلَا يُمكُّهُما الإجراء التي تعديل في نظامها الا

Locumentation & Research

بصت تشريعي! ...

وهذا منتهى التفاوت بين هذه الطوائف وتلث لجهة صلاحية التشريع ، الامر المخالف لمبدأ المساواة المفروض تطبيقه على جميع الطوائف والمواطنين.

١١ – الى جانب هذا الامتياز في حقل التشريع ، يلاحظ ، في حقل القضاء المذهبي، ان اقصى الصلاحيات معطاة للمحاكم الشرعية الاسلامية السنية والجعفوية ، فيا انبط ، بالقضاء المذهبي المسيحي، حد ادنى من الاختصاص .

هذا التفاوت الواسع في الصلاحيات القضائية يظهر جلياً، من مقارنة بين نص قانون ١٩٥١/٤/٢ المعروف بقانون الاحوال الشخصية للطوائت المسيحية، وبين احكام قانون ١٩ تموز ١٩٦٢ مموز المتعلق بتنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري. فقد اولت احكام هذا القانون الاخير المحاكم الملحبية الشرعية صلاحيات النظر بأمور، بقيت محفوظة بالنسبة للمسيحين، للقضاء المدني، كالحجر، واثبات الوفاة، وأعمار الارث، وتعيين الانصبة الارثية، ونصب المتولى للوقف الدري، الى غير ذلك مما حددته المادة /١٧/وما يليها من قانون آلاً الا المناهد المذكور.

وتجدر الاشارة ، بهذا المجال ، الى ان وضع المسيحيين في لبنان وبصورة خاصة الموارنة ، كان ، منذ القدم ، احسن مما هو عليه اليوم . فني القرون الوسطى كان لهم دستورهم الخاص يرعى شؤونهم الدينية والمدنية . وهو المعروف بكتاب «الهددي» او «الناموس» الذي يعود الى منتصف الجيل الحادي عشر /(١٠٥٩).

وقد تكرست معظم احكام «الناموس» بالمجمع اللبناني المنعقد في اللويزه ١٧٣٦ والذي تضمن، فيا تضمن، مراعاة مآل الناموس، وتكليف الاساقفة بحكم عادة الشرقيين تسوية الدعاوى وفصلها» (القسم الاول من المجمع اللبناني، الباب الثالث عدد ٤).

وقد بقيت الولاية القضائية على الموارنة في معظم احوالهم واموالهم محفوظة للسلطة الروحية التي كانت تمارس صلاحياتها في جبل لبنان القديم على أساس القواعد الموقعية القديمة المرعية في الطائفة ، ثم استمر هذا الوضع عبر شتى المراحل التاريخية التي اجتازتها البلاد ، سواء بعد دخول الراهيم باشا الذي ابقى للبنانيين حريتهم ونظامهم وتقاليدهم ، أم في ظل نظام مجلسي

القائمقاميتين ، ام بمقتضى بروتوكول لبنان القديم عام ١٨٦٤. ولم تتعرض هذه الحقوق للالغاء أو للانتقاض الا بعد اعلان جمهورية لبنان الكبير وفي سبيل ارساء قواعد الديمقراطية فيه.



الامتياز الثاني - اعتبار الاوقاف الاسلامية «مؤسسة عامة» مع ما يستتبع هذا الامر من مكاسب هامة لها.

- ١- استعمل المجلس الاسلامي الاعلى سلطة التشريع التي التسبها على الوجه المبين آنفاً، وعدل على هواه، ووفقاً لمستلزمات مصالحه، بعض مواد المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ المذكور، تمهيداً لاعتبار الاوقاف الاسلامية «مؤسسة عامة». وحقق هكذا لنفسه، وللطائفة الاسلامية، امتيازات خاصة، لا مثيل لها لدى بقية المراجع الدينية والطوائف الاخرى.
- ٧ وسط هذا الجو، ارسلت وزارة المالية، بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢
 كتاباً تستطلع فيه رأي وزارة العدل، حول معرفة ما اذا
 كانت الاوقاف الاسلامية معفاة من رسم الطابع. فاجابتها مديرية العدلية بكتابها رقم ٢٤١ تاريخ ٢٩٥٥/٣/٣١ بانها ترى ان «الاوقاف الاسلامية تعتبر من الادارات العامة المشمولة بالاعفاء من قانون الطوابع « كـذا .

ثم صدر عن مجلس شورى الدولة (الناظر بقضية سليم طباره ، مدير الاوقاف الاسلامية السّابق ، ضد الدولة) قرار بتاريخ مدير الاوقاف المسلامية السّابق للإستراعي رقم /١٨/هو خاضع

للمراجعة للديه. وأبطل بالتالي بمحاكمة وجاهية، القرار الصادر عن مديرية الاوقاف الاسلامية والمتضمى صرف السيد طباره من المخدمة.

وما لبث مجلس الشورى ذاته ان رجع عن رايه بالقصية ذاتها، نتيجة اعادة محاكمة قدمتها الدولة، فاصدر في الموضوع ذاته قراراً بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٨ قضى بعكس ماكان قضى به في قراره السابق ١٩٥٥/١١/٩.

في سياق هذه المراجعة ، جاء في تعليل قرار مجلس لشورى ، حيثية المحت ، بصورة عابرة ، الى ان الاوقاف الاسلامية ، هي في ظل المرسوم الاشتراعي رقم /١٨/ من «المؤسسات العمومية» وبالاستناد الى هذه الحيثية ، قال ديوان المحاسبة ، في رايه الاستشاري رقم ١٩ تاريخ ١٩٦٩/٢/٤ ، بأن الاوقاف الاسلامية هي من المؤسسات العامة . فتمسكت الاوقاف الاسلامية بهذا الوضع وشرعت بالافادة منه في مختلف المجالات .

٣ - ان اعتبار الاوقاف الاسلامية «مؤسسة عامة» هو خطأ
 وتعسف للاسباب التالية ق



الف: لتناقض هذا الاعتبار مع ماهية ومصرف الاوقاف الاسلامية ذاتها.

ان الاوقاف الاسلامية هي مؤسسة محض دينية اسلامية. وهذا واقع لا يقبل الجدل. وقد اعتبرها كذلك القرار ٧٥٣ تاريخ المعلق بمراقبة الاوقاف الاسلامية في سوريا ولبنان، والذي تضمن في تعليله، بهذا الصدد، ما يلى:

« بما ان الذين وقفوا الاوقاف من المسلمين قد قصدوا بذلك الخير والتقوى ، فاوقافهم هي دينية اسلامية محضة لا يجوز ان يديرها الا المسلمون ».

و بما ان الاوقاف هي بمثابة ملك الطائفة الاسلامية الديني »

ويما لا شك فيه ان الاوقاف الاسلامية هي بمفهومها ومصرفها طائفية ، اسلامية خاصة بالمسلمين ، مما يتنافى مع اعتبارها مؤسسة عامة ينتفع منها جميع المواطنين فكونها طائفية يحجب عنها الصفة العمومية . ثم ان مصرفها محصور بابناء الطائفة الاسلامية فحسب ، اذ لا يعقل ان يقبل القيمون على هذه الاوقاف ان يستفيد منها غير المسلمين ! ...

فطالما انها طائفيةاسلامية فلا يمكن اعتبارها مؤسسة عامة !...

وطالما ان النفع منها هو خاص وليس عاماً، فلا يجوز ايضاً اعتبارها مؤسسة عامة ! ...

باء: لعدم شمول الاوقاف الاسلامية بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١١ الذي حدد بوجه الحصر الادارات العامة في الدولة.

لا يمكن اعتبار مديرية الاوقاف الاسلامية من المديريات العامة التابعة للدولة نظراً لخلو المرسوم الاشتراعي رقم ١٩١١ تاريخ ١٩٥٩، الذي حدد، بوجه الحصر، الادارات العامة في البلاد، من اي تلميح او اشارة اليها.

فلو كان قصد المشترع للعنبان مديرية الاوقاف الاسلامية المنصوص عليها في المرسوق الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ المنصوص عليها في المرسمة عامة ، لكان ذكرها في عداد المديريات التي وتددها في المرسوم الاشتراعي رقم ١١١

الصادر في ١٩٥٩/٦/١٢ ، اي بتاريخ لاحق للمرسوم الاشتراعي رقم /١٨/.

جيم: لمخالفته القانون.

ومن ناحية اخرى، ان المواصفات اللازمة، ضرورة، لتوفر صفة المؤسسة العامة، منصوص عليها في القانون الصادر بالمرسوم رقم ٦٤٧٤ تاريخ ٦٩٦٧/١/٣٦، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ٩ تاريخ ١٩٦٧/١/٣٠. وهذا المرسوم يوجب ان تستهدف المؤسسة عند انشائها، ليصح اعتبارها عامة، الغايات التي تحقق الصالح العام، والبرامج ذات منفعة وطنية، أو انماء الموارد العامة الخ...

وتبقى هذه المؤسسات العامة، بكل حال، مرتبطة باحدى وزارات الدولة، لتمارس عليها سلطة الوصاية.

وتخلو اوضاع الاوقاف الاسلامية من جميع هذه الخصائص، مما يحجب عنها اعتبارها مؤسيّية عامة.

وفضلاً عبا تقدم ، فإن الغَانُوكِ ٦٤٧٤ تاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ ، قد نص في مادته /٣٨/ على ما حرفيته :

«يلغى المُرْسُوم بِالْكُشْلُواعِلَي شُوقِم ١٥٠ تساريخ Docum nint on & Research ۱۹۵۹/٦/۱۲ وتعديلاته، والمرسوم ٥٨٧٨ تاريخ التشريعية المتصوص التشريعية العامة والخاصة والنصوص التنظيمية والانظمة المخالفة لاحكام هذا المرسوم أو غير المتفقة مع مضمونه».

وهذا الالغاء الشامل والوارد بنص تشريعي لاحق لفتوى وزارة العدل تاريخ ١٩٥٥/٥/٣١، ولقرار مجلس الشورى ولراي ديوان المحاسبة، يتناولها جميعها.

وتجدر الاشارة هنا الى ان قرار مجلس الشورى، بمعزل عن الالغاء الذي يشمله بمقتضى المادة ٣٨ من قانون ٣٤٧٤ تاريخ الالغاء الذي يشمله بمقتضى المادة ٣٨ من قانون ٢٤٧٤ تاريخ مؤسسة عامة. وذلك لان الدعوى المشارة لدى مجلس الشوري والتي افضت الى القرار المذكور، لم يكن موضوعها بحث وفصل نقطة ما اذا كانت الاوقاف الاسلامية هي مؤسسة عمومية ام لا. بل ان هذا القرار تناول عرضا هذه النقطة ضمن احدى حيثياته، بصورة هامشية عابرة.

ومن المسلم به ، ان مثل عَدَّا البَّحث الجانبي لا قيمة قانونية له ، طالما انه لم يرم في الفقرة الحكمية او في حيثية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع الفقرة الحكمية .

دال: لمخالفة هذا الاعتبار لاحكام دستور البلاد.

فضلاً عما تقدم، ان هذه الاعتبار يخالف دستور البلاد. فلبنان جمهورية ديمقراطية، لا دين رسمي له، تتساوى فيه تجاه القانون، جميع الطوائف الدينية المعترف بها المتعايشة على ترضه. فلا مبرر، في ظل هذا الدستور، لبعث أوضاع كانت قائمة في عهد دولة دينية اسلامية غابرة...

ومما لا جدل فيه ، ان دستور البلاد هو المقياس السليم لصحة المقوانين التي يجوز تنفيذها على ارض الوطن. وكل نص يخالف لاحكام الدستور لا يصح اساساً لاي وضع او اعتبار.

ومن العائدة ادراج حرفية المادتين ٧ و ٨٢ من الدستور.

«المادة ٧ من الدستور»

«كل اللبنانين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق تييهم »

«المادة ٨٢ من الدستور»

« لا يجوز تعديل ضريبة أو الغاؤها الا بقانون » .

فاعتبار طائفة أنا، يون بقية الطوائف، مؤسسة عامة،

Locurn Jation & Research

خرق للدستور = (المادة ٧) - الذي لا يبيح هذا التمييز بين اللبنانيين.

واعفاء هذه الطائفة ، نتيجة اعتبارها مؤسسة عامة ، من رسم وضرائب تفرض على الطوائف الاخرى ، انتهاك للدستور – (المادة ٨٣) – الذي لا يجيز ذلك الا بقانون سليم متوافق مع احكامه .

هاء: واخيراً، وعلى سبيل المقارنة، يلاحظ ان الاوقاف المسيحية معترف بها رسمياً منذ القدم وعبر شتى المراحل التاريخية التي اجتازتها البلاد بموجب نصوص عديدة منها.

- القانون الصادر في ۲۲ ربيع الاول سنة ۱۳۳۱ و ۱۳ شباط سنة ۱۳۲۸ ، المتعلق بتصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة .
- القرار الصادر عن هار الانتداب برقم /۲۵٤٧/ تاريخ ۱۹۲۲/٤/۷ ، المتمنم للقانون المذكور اعلاه .
- القرار الصادر عن دار الاقتداب برقم ۱۹۳۰/ . ر. تاریخ
 ۱۹۳۳/۳/۱۳ المعروف بقانون الطوائف الدینیة .
 - قانون الانجوال الشخصية الصاهر في ١٩٥١/٤/٢.

وبمقتضى احكام هذه النصوص وغيرها تتمتع الاوقاف المسيحية بالشخصية المعنوية، ولانظمتها قوة القانون، ولكنها لا تستفيد من الامتيازات التي تنعم بها، عن طريق مخالفة الدستور والخطأ في تفسير القانون، الاوقاف الاسلامية.

٤- وبكل حال، وسواء اكان هذا الوضع الخاص نحالماً للدستور وللقانون ام موافقاً لهما، فان الاوقاف الاسلامية، بالواقع، تتفرد بامتياز اعتبارها «مؤسسة عامة» وهذا الامر يستتبع افادتها من مكاسب هامة من الناحيتين المعنوية والمادية وفي حقول عديدة، بعضها على سبيل المثال لا الحصر، موضوع هذا البحث.



الامتياز الثالث -- اعفاء الاوقاف الاسلامية من الرسوم والتأمينات والكفالات والطوابع لدى جميع المحاكم والمراجع الرسمية بمقتضى المادة ٨١ من قانون الرسوم القضائية.

انطلاقاً من اعتبارها «مؤسسة عامة» اصبحت الاوقاف الاسلامية تستفيد من الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ٨١ من قالون الرسوم القصائية تاريخ ١٩٥٠/١٠/١٠ وهي المادة التي تعدلت فيا بعد بالقالون رقم ٩٧٩٦ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤ ، واصبح نصها كماً يلي :

«تعفى الدولة في جميع الدعاوى التي تقام منها أو عليها من تأدية الرسوم القضائية والطوابع الاميرية وتمغة المرافعة عن جميع الاوراق التي تبرزها والمعاملات التي تطلبها باسم ولمصلحة الدوائر العامة الداخلة في موازنتها، ومن دفع التأمينات القضائية وتقديم الكفالة في جميع الاحوال التي يفرضها القانون على المتداعن. يشمل هذا الاعفاء دوائر الجمرك واليانصيب الوطي والمصلحة الوطنية للتعمير ومصرف لبنان وجميع المؤسسات العامة الرسمية والمصالح المستقلة » ... أنه مسلم المستقلة الرسمية والمصالح المستقلة » ... أنه مسلم المستقلة الرسمية والمصالح المستقلة » ... أنه مسلم المسلم المس

وبالرغم من الخطأ في تفسير القانون لجهة اعتبار الاوقاف الاسلامية مؤسسة عامة، فأنها تتمتع، عملياً، بالاعفاءات المبينة في المادة المذكورة آنفاً في جميع القضايا المتعلقة بها لدى جميع المراجع وفي كافة الدعاوى المقامة منها او عليها لدى المحاكم.

والاعفاء موضوع البحث لا يشمل الرسوم والتأمينات والكفالات المتوجبة للدى المحاكم فحسب، بل انه يطبق أيضاً على جميع المعاملات لدى جميع المدوائر الرسمية. مثال ذلك ان التعهدات والعقود والسندات، بالغة ما بلغت قيمتها، تعفى من المغة عندما تكون الاوقاف الاسلامية طرفاً فيها.

اكثر من ذلك، حتى مجرد الافادة العقارية التي تطلبها هذه الاوقاف معفاة من اي رسم، وذلك تطبيقاً للبادة ٩١ من القرار رقم ١٨٨ تاريخ ١٩٢٦/٣/١٥ ونصها:

«كل مراجعة لدفتر الملكية او لخريطة المساحة ، يجب ان يتم في مركز المكتب المعاون أو المكتب العقاري دون نقل هذه الوثائق. وتعفى من الرسوم المعلومات التي تطلبها الادارات العامة في سبيل منفعة عامة .

وتجدر الاشارة إلى الجمية الإعفاء من الرسوم القضائية التي، عالباً ما تكون نسبية، مرتبطة بموضوع المنازعات وقيمتها، فتبلغ Dovumentation & Rescatch

مقداراً عظيماً آخذا في الازدياد مع الزمن، نتيجة تطور التشريع المالي والضريبي واتجاهه نحو الارتفاع الملموس بهذا الصدد.



الامتياز الرابع – الاعفاء من ضريبة الاملاك المبنية المنصوص عليها في قانون ١٧ ايلول ١٩٦٢

علاوةعن الاعفاء من الرسوم القضائية التي تستفيد منه الاوقاف الاسلامية في الحقل القضائي، فانها، في المجال المالي. تستفيد من اعفاءات اخره تتعلق بضريبة الاملاك المبنية المنصوص عليها في قانون ١٧ ايلول ١٩٦٢.

معلوم ان هذا القانون رتب ضريبة هامة على الاملاك المبنية، ونظم اصول تقديرها، ولحظ غرامات على نحالفة احكامه، كما نص على احوال استثنائية للاعفاء من هذه الضريبة ومن الغرامات الناشئة عنها.

وانطلاقاً من اعتبارها مؤسسة عامة، تستفيد الاوقاف الاسلامية، عا خص احكام هذا القانون، ثما يلي:

المن الاعفاء من الضريبة بضورة دائمة . عملا بالفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون ١٩٦٢/٩/١٠ ونصها :

«المادة ٨ - تعفى من الضريبة بصورة داعة».

Locument long & Research

«٣ - من الاعفاء حتى من موجب تسجيل عقود الايجار، وذلك عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من ذات القانون ١٩٦٢/٩/١٧ ونصها

المادة ٣٤ « يمكن صرف النظر عن تسجيل العقود واعتبارها بحكم المسجلة في الحالات التالية : أذا كان المؤجر مؤسسة عامة .

ولا تكتني الاوقاف الاسلامية بان تتمتع بهذه الاعفاءات، بل انها تبذل قصارى الجهود للتوسع في تفسير احكام قانون ضريبة الاملاك المبنية لصالحها، للحصول على مزيد من المكاسب، مثال ذلك «ما تناقلته الصحف في حينه عن طلب اعفاء مبسنى « الريفولي » في بيروت، ملك المقاصد الاسلامية، من أي رسم أو ضريبة...



الامتياز الخامس – تمويل المجالس والدوائر والمحاكم الشرعية الاسلامية من موازنة الدولة.

بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ الاوقاف ١٩٥٥/١/١٣ القاضي بتنظيم دواثر الافتاء والاوقاف الاسلامية، صدر المرسوم رقم ٢٨٨٠ تاريخ الاسلامية، الذي حدد ملاك وسلسلة رواتب دوائر الافتاء.

ثم تاريخ ١٩٦٢/٦/٧، اي بعد مرور اقل من ئلاث سنوات على هذا المرسوم الاخير رقم ٢٨٨٠، صدر القانون المنشور بالمرسوم ١٢٩٨٠ القاضي بتعديل رواتب المفتي وسائر موظني الافتاء، وقد احدث زيادة على جميع هذه الرواتب.

سبق القول ان هذا القانون أنشأ المحلس الاسلامي الشيعي الاعلى ونظم شؤونه , وقد نصب المادة ٢٧ منه على ما حرفيته :

المادة ٢٧ «يلحظ في القسم المتعلق بانحاكم الشرعية الجعفرية من موازنة الدولة باب خاص للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، يشمل على تعويض الرئيس، ورواتب موظني المجلس، ونفقات ايجار دار المجلس واثاثه، وصيانته».

- السني والجعفري الوارد بالمرسوم رقم ١٩٦٧ تاريخ ٨ كانون السني والجعفري الوارد بالمرسوم رقم ١٤٥٧ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٦٧. وقد نشر هذا القانون في ملحق العدد ٢٩ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٨ تموز ١٩٦٧ وقد الحق بهذا القانون ٤ جدوال تبين اجهزة المحاكم الشرعية من قضاة، ومساعدين قضائيين، ومحاسبين ماليين، وسلسلة رواتبهم، وعدد المحاكم ومركزها، ونطاقها القضائي.
- فضلا عبا تقدم، لقد إعملي القضاة الشرعيون اضافة على رواتبهم للعاملين منهم خارج بيروت، بموجب المرسوم رقم ١٩٠٢١.
- ٢- ثم صار تعديل ملاك تانحاكم الشرعية بالموسوم ١٧٤٦٩
 بتاريخ ٩ ايلول ١٩٦٤٤ الليق قضى باضافة مساعدين

Domine tation & kercarch

قضائيين على ملاك المحاكم الشرعية السنية، وباحداث وظائف جديدة في ملاك المحاكم الشرعية السنية والجعفرية، وأناط بمجلس القضاء الشرعي الاعلى القيام مقام مجلس الخدمة المدنية.

٧ - وأكثر من ذلك ، لقد أعطى القضاة في المحاكم الشرعية السنية والجعفرية تعويض اختصاص ، بموجب المادة ١٩ من قانون موازنة ١٩٦٩ ، المنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٧ صفحة ٢٢٣ ، بالحرفية التالية :

«يعطى قضاة المحاكم الشرعية السنية والجعفرية اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٦٩، تعويض اختصاص يوازي التعويض المعطى للقضاة العدليين بالمرسوم رقم ١٠١٨٠ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٦٨».

«للحكومة إن تفتح بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الإعبادات اللازمة لدفع تعويض الاختصاص المذكور، محددة فيه كيفية تغطية هذه الاعبادات».

٨ – جميع هذه الإجهزة الشرعية الاسلامية، وما نتج عن

حركة توسيع ملاكاتها وزيادة رواتب وتعويضات موظفيها . وكافة نفقاتها الاحرى على اختلاف انواعها أتتحملها موازنة الدولة .

وم الفائدة بياد مواطن الاعتادات المخصصة خذه الغية. فهي مفصلة في الباب الثالث وفي الفصول ٥ و٦ و٧ و٨ من مشروع موازنة السنة الجارية ١٩٧٥. (الصفحات ٢٢ إلى ٦٩ من المشروع المذكور المرفقة صورها). هذا المشروع الذي صدقه ابحسس البيايي، كما ورد لهذه الناحية، بموجب القانود رقم ٧٥,٣٢ تاريخ ٢٨ آب ١٩٧٥، والمنشور في الحريدة الرسمية، عدد ٧٧ تاريخ ٨ أيلول ١٩٧٥ صفحة ٧٨٧ وما يليها:

٩ - ورد في الباب الثالث ، موازنة رئاسة مجس الوزراء ، بالنسبة لمخصصات الافتاء وانحاكم الشرعية السنية .

الفصل الخامس، دوائر الافتاء (صفحة ٦٢ و ٦٣٠)

المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها، والمساعدات، المكافآت، والتعويضات العائلية، وتعويض سيارة، وتعويض تمثيل، وتعويض خلاء معيشة،



واللوازم الادارية من ايجارات (بلغ الاعتاد المخصص هذا العام للايجارات /ه٣٠٠٥/ل ل.) ومن انارة، وتدفئة وماء، وهاتف، وكتب، وصحف، واعلانات، ونفقات خدمة، وتنظيفات، ونقل وانتقال، وأعياد، ومساعدات اجتماعية الخ...

.J.J /797V··/

الفصل السادس، المحاكم الشرعية السنية، (صفحة ٦٤ و ٦٥)

- نحصصات، ورواتب، واجور، وملحقاتها، ولوازم، ونفقات اداریة، من انارة، وتعویض اختصاص، وتعویض تمثیل، وتعویضات عائلیة، وتعویض خاص، وتعویض سیارة، ونقل وانتقال، ویدل غلاء معیشة، ونفقات ایجارات، وتدفئة، وماء، وهاتف، واعیاد، ونفقات خدمة، وتنظیفات الخ...

. J. J / 18A2A · +/

فيكون، بالنسِبة للطّائفة السنية، المجموع: / • • ٢٠٨١٥٠ / لُوَ عَلَى الْعُولُمُلِمُونَظُ فِي الْمُوازِنَة.

Locur entition & Research

١٠ اما بالنسبة للطائفة الشيعية، فان جميع نفقات المجلس
الاسلامي الشيعي الاعلى، والمحاكم الجعفرية، قد لحظت
ايضا في الميزانية، الباب الثالث، المتعلق بموازنة رئاسة
مجلس الوزراء.

الفصل السابع – انجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، (صفحة ٦٦ و٦٧)

- المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها، والتعويضات والمناعدات، والمكافآت، ولوازم ادارية من ايجارات (بلغ بدل الايجار الملحوظ عن هذا العام /٦٠٠٠٠/ل-ل.) (١) وصيانة، وانارة، وتدفئة، وماء، وهاتف، ونقل وانتقال، واعياد، وتمثيل، وتعويضات عائلية، وتعويض سيارة،

(1) تجلر الاشارة إلى ان البناء الذي يشغله المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى هو ملك الطائفة الشيعية ذاتها، بما يجمل هذه الطائفة تتقاضى من موازنة الدولة عن هذا الاشغال مجلسها المذكور بدل اجارة قدره / ٢٠٠٠/ ل ل أن سنوياً ما عدا نفقات الصيانة، والانارة، والكهريات والمائف والمجلسة المنازة، والكهريات والمائف والمجلسة

Locume lation & Research

وتعویض خاص، وبدل غلاء معیشة. /۲۱۹٤۰۰/ ل..ل.

الفصل الثامن - انحاكم الشرعية الجعفرية ، (صفحة ٦٨ و ٦٩) خصصات ورواتب واجور وملحقاتها من رواتب الموظفين ، واجور الاجراء وتعويضات ومساعدات وايجارة ، وانارة ، وتدفئة ، وماء ، وهاتف ، وتنظيفات ، ونقل وانتقال ، واعياد ، وتمثيل ، وتعويضات عائلية ، وتعويضات خدمة ، وتعويض ملحق بالراتب ، وتعويض غلاء معيشة ، وتعويض خاص ، وتعويضات مباريات ، وتعويض تفتيش وتعويضات شتى .

.J.J /477A ../

فيكون بالنسبة للطائفة الشيعية المجموع /١١٥٦٢٠٠/ل-ل.

11 - وهكذا يكون مجموع ما خط من اعبادات لتغطية نفقات الله الشيعي السيلة ونفقات المجلس الشيعي السيلة ونفقات المجلس الشيعي Decume tabon & Research

الاسلامي الاعلى. وانحاكم الجعفرية، في موازنة عام ١٩٧٥. مبلغ /٣٢٣٧٧٠٠ل-ل.

هذه المبالغ الضخمة يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الصفحات ٦٩ من قانون موازنة ١٩٧٥ المرفقة صورها ربطاً.

۱۷ - ولا بد من الاشارة الهامة الى كون المادة ٤ من القرار ٧٥٣ تاريخ ١٩٢١/٣/٢ كانت تنص على أن الاوقاف الاسلامية تتحمل نفقات ادارة المراقبة العامة ، كما وان المادة ١٧ من القرار ٧٥٣ المذكور كانت تنص على مجانية وظائف رئيس واعضاء المجلس الاعلى واللجنة العامة ، ومن الفائدة ادراج حرفية هاتين المادتين:

والمادة ٤ - ٥

«تتحمل الاوقاف الاسلامية نفقات ادارة المراقبة العامة. «وقد انشئ في هذه المراقبة العامة صندوق مركزي تجمع فيه زيادات ايرادات الأوقاف المحلية وكذلك الرسومات والمخصصات المقاتونية المستخيفة الملاوقاف».

Documentation & kenearch

«ان وظائف رئيس واعضاء المجلس الاعلى واللجنة العامة هي مجانية وانما يمكن ان يأمر المجلس الاعلى بمخصصات للمندوبين الذين يطلبون ذلك. وهو يطلب من ميزانية الاوقاف الاسلامية بصفة نفقات يومية للانتقال والاقامة على ان لا تتجاوز هذه المخصصات العدد الحقيقي لايام الاجتماعات التي تلتثم قانونياً».

اما بعد أن تحملت ميزانية الدولة تمويل المجالس والحهيئات والمحاكم الشرعية ، فقد اصبحت جميع الوظائف ذات عوض على الوجه المفصل المبين أعلاه .

وهذا التمويل الملحوظ في موازنة الدولة لتغطية جميع نفقات دواثر الافتاء، والمجالس، والمحاكم الشرعية الاسلامية، لا يوجد مقابل له، من قانون الموازنة بالنسبة للطوائف المسيحية، بحيث تكون الطوائف الاسلامية تتفود جذا الامتياز؛ مما يجعل هذه المدوائر والمجالس والمحاكم كلاً على العزينة في كل شيء، تستنزفها من جميع الوجره ولا تغذيها في أي وجه.

الخلاصية

ان الطوائف الاسلامية تتمتع في لبنان بامتيازات حرمت منها الطوائف الاخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر. ما

- امتياز الاستقلال بالتشريع في الحقل الطائني.
- اقصى الصلاحيات للقضاء الشرعى الاسلامى.
- امتياز اعتبار الاوقاف الاسلامية مؤسسة عامة مع ما يستتبع ذلك من مكاسب في الناحيتين المعنوية والمادية.
- امتياز الافادة من الاعفاء من الرسوم القضائية لدى المحاكم في جميع الدعاوى التي تقام من الاوقاف الاسلامية أو
 - امتياز افادة الأوقاف المذكورة من الاعفاء من رسم الطوابع.
 - امتياز الافادة من الاعفاء من ضريبة الاملاك المبنية.
- امتياز تمويل المحالس والاهارات والمحاكم الشرعية الاسلامية من موازنة الدولة وقد بلغت هذه السنة قيمة الاعبادات المرصدة لهذه الغاية ، الملايين.

هذه الامور متروكة لتقدير القارليء مع الامل بأن يطلع عليها بروح الموضوعية والمنطق للعرفة الطوائف المحظوظة والطوائف المغبونة في البلاد.

Documentation & Research



البأب الثالث _ رئاسة مجلس الوزواء

n .ell 11	11.H 1 - m	_ µ24		الناب الناف راسه	
	القرق في الناة	، المقدرة عـــام	التقالات	بيان النفقات	رقم البند
فقصاد	iawj	1494	1471		
				الفصل الخامس _ دوانر الافتناء المخصمات والروانب والاجور وملحفاتها	,
_	171	445.511	*64.4.	٧ — روائب المرطفين الدائين وملمقاتها	
					1
				2]
				**	
	İ				
		4	1 64	the state of the s	
			*	التمريضات والمساعدات والمكافآت 🚽 🚽	١
	Y ***	Doam	أدموها الهرساكيد	on & Residentification - 1	

هات والرواتب و لاسجور وملحقاتها - بروانب موظمان الد قدر بالمحدث - محصصات مدي خميوريه	
- بروانب عوظمان الله تمان والمحقانية	
۲۲۰۰۰ کیمیات متي څور په	di.
41	k
الناجه وواقبت خواطانات	
1V ***	
VP A1.	
۳ امین شوی ۲۵٬۷۰۰	
197 PH 11 197 PH 1991	
the VI.	
عناد التدريخ ١٣٣٥	
W V Ye	
لأفتء اخممري	
٧ مشتى نمبار ٢	
A ملی A	
۱۹ امین مشری م	
VAA.	
۱۹ وله رابعه	
127.410 454.	
	-
(مواد الدرج مارح)	.0
SYPER SILLS STATE	
تعریص عثیل 🔍 🖟 ۷ ۲۰۰	
- بنويض ساره -	
- تبویمی جاس <u>۱/</u> ۱۸ ۱۱۷	
بدن عالاء معشده ۵ ا	
بطات والماعدات والمجافأت الماسية	التعو
، تعریصات عن اعمال سافیة الله الله الله الله الله الله الله الل	

5 - 4

الباب الثالث _ رئامة مجلس الوور اء

-184-11 -1	الفقات	المقدرة	الفرق في النفة	نات المقدرة
بيان النفقات	1444	1940	رياده	لقصاب
ا لوارم ادارية				
١ – بحارث	17 411	8 4 1 1 1	4,011	_
۴ - تارة وتدفئة وماد وهاتف	11 ***	11	-	-
ع ــ كتب رصحب ر علانات	/ 41+	1.00	1911	*
٣ مقات حدمة والتطيفات	4 - 1 1	* 111	١٠٠,	
y _ مقات شق	1 #**	7		_
	45.711	14.100	3+4++	
ا مقات اداریة عابة				
٧ – نقل و اختقال	3.1	411	r.	-
ع – اعباد واشیل	7 4	Y # * *	_	_
2	4.211	7111	T··	
، المانة	1			
مين عملة عملة - ٣	1	1 ***	¥++	
مناهمات ومناعدات المراحدة الم	حا سٽ	44 1 mm		
in & Restarch	94 f sa		ye eee	

		ايضاحيات	
			ل وازم ادارية
	TL 011		۱ – ایجازات الافتاء السن
eT ***	1A #		ــ الاقتاء الجيفري
-	3.00		 ۳ - ادارة وتدونه رماء رماني الافتاء الين
			ـــ الافتاء الجملري
11	1 - 4 -		 ٤ - كتب وصحب وأعلامات ١٠ الافتاء الدي
1.4	#44		الافتاء الجملوي
1000			٩ - بغقات حدية وتنظيمات
	3 4 4 4		الأفتاء الني الأفتاء الحنفري
A 4			y ــ نفقات شق
	1 ***		ــــ الافتاء الني ــــ الافتاء الجنفري
¥ * * *			ادفاه اجمدري
			تفقات ادارية عامة
			ے مناز واقعیال ۱ ے نقل واقعیال
	7		۱ - من واقعان - لافتاء السي
4++			ــ الافتاء الحمقري
	1 0 **		1 - اعباد ولنسل _ الافتاء السني
¥ #++	1 ***	*	ـــ الافتاء الجعفري
		1	السيانة
			🕶 🕳 مقفات صيانه عثلقة
	A++	1	— الأفتاء المن
3.7**		4 F	— الافتاء الجشري
	*		مناهبات ومناهلات
	Annual Contraction of the Contra	The state of	١ مقات ومساعدات احتاعياً

الباب الثالث _ رئاسة مجلس الوزراء

الفرق في النفقات المقدرة		النعقات المحدرة			ī
ثانمان	رودة	عــام ۱۹۷۵	1978	بيان النفقات	قم سد
****	_	\$ ¥ ₹ 1 æ••	/ 44t A··	الفصل السادس _ أفحاكم الشرعية الستية المتصعبات والرواتب والاجور وملحقاتها ٢ - رواتب للرخابين الدائين وملحقاتها	,
- -	17 \$++ 17 \$++	VV 3 3 Y54 1	44 V++	o - احور الإجراء ومامطاتها	
_	-	na	ie dati	التعویعنات و المساعدات و المسكانات ۲ - تعویضات عنله ۲ - تعویضات عنله	۲

		ايضاحات	
	W		
		لمحصصات والروانب والاجور وملحقاتها	ļ
		ν ـ روانت الوضعين الداعي وملحقانها	

	414.1>4	۳۹ رئیس رم ستث ار وقاهی ۱۰ قلبهٔ تالثهٔ	
	A 11*	ه قلبة الله ٧٣ هشدة رابعة	
	47 - 4 ·	۱۷ فت رابعه ۱۱ فتة حاصة	
A34.14+		11	4
170.085	اعهاد الشدرج		
	V4.Y++	ب الموضات عائمة	
AA# VT+	16.5%	تمويص حاص ١٧٤	
	17. 111	ــ لغريض احتصاص	
	Y 170	ت - العويض ملحق ذار الب القضاة القعقات	
	W 5 * *	ب - كمويص أشي	
	Y 4 * *	ب قديمن بيارة	
	35 A++	للم المربعي نقل واكتاب مقطوع	
TT# VA+	Y2 43Y	الله علاه معيثه عالِ ا	
1 773 4			
		a - reg Wrot o paradops	
	ቸው «የሚ	give ha	
7V 0E-	EY #+1	۱۷ احبر دساعا	1
		All the	=
	¥ 5 + 2	ے سونص سرمن چار	
	7.147	ے بدن خلاء معیشہ ہے ا	
3 7 .			
VV 111		1	
		لتعويضات والمساعدات والمكافآت	
	2	٧ بعومسات عناقة	
	the same of the sa	ــ معریص مسدر ی	
	1.64	ب تعويض المسامُ المشمين المسام المشامين	
	Doctiffice :	a on & Restartin	

الباب الثالث _ رئاسة مجلس الوزراء

مقات المقسرة	الفرق في ال	ن المقبرة	الثعقاد		T
		فام	p le	بيان النفقات	
ا تقساد	ر بأخة	1570	1575		"
				لوارم ادارية تحاريا عام عارت	T
	-	#1 ***	#\$ 111	موسمية <u></u>	1
	3 1 4 4	17 ***	10-11	ج _ بار ، وتدفئة برجاء وخالف	
	4.1	1011	14	ع لى كتب وصحت واعلانات	ı
-	1 ***	1	-	والديفقات لجدمة والنظامة	ŀ
011		4.114	W 4 + +	y — بقفات شق	-[
4 * 1	7 4	V4 +++	y + y		İ
				هفات ادارية عامة	
-	811	6.000	\$ ****	۹ — نقل و انتقال	
-	-	3.4++	1.611	a — اعياد وتشيل	1
	411	77	PATT	W	
			1111111		
***	7. 7	A#A# 4450	* 1	s Restart h	

اباب الثالث رئاسة مجلس الوزواء

رقم		التمقان	والمقدرة	القرق في النقا	عاتالمقبرة
	بيان النققات	عمم		ريادة	ىقميان
	4	1471	1470	130,	CILIERO
القصال	مل السابع _ الجلس الاسلامي الشيمي				
				1	
	الاعلى			ĺ	
	مصان والروا تب و لآجور وطحقاتها				
۲ سر	إسارواتب الوظفان الدافي وملحقاتها	44.8++	103.800	8.311	-
					ì
					1
					- 1
					- 1
٣ التعريضار	يعنات والمساعدات والمكافآت				
د — ثمر	سائمونسان عن أجال أصافية	4	9 + 13	1	_
	ب تعویمیات مختلفة	75.7**	44 6	1111	-
	ـــ مـــاعد ـــ مرخن ورفاة	للدكر	الدكر	_	
	3)	44.4	741++	\$ 4++	-
۳ لو زم دار	ہ داریۂ				
	24	i			1
	ـ ايمارات	No relie	71.171	-	- 1
4 - 4	🚊 تاره ولدفئة وماء وهائف	V	1+ 4++	¥ V4+	-
	∯	7			
	ے کتب وصحف و اعلانات اے مطاب حدمة و شطاعات ایس	3	1 4 * *	_	_
	ے بطات حددہ وتنظیفات اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ ال	7	7 0	_	_
	,	٧٧٠٠٠	Ve V++	7 7***	-
ى مىقات اد	ي ادار به عامة	4	10.1.	4 4.1	_
- ,	ی اداریه عامه است. - نش رانتفان است. در اینها	المرات المست	1 811 4	_ '	1
	- اعاد وثثير	3 444	Y	3	_
	on & Research		r^		

۱۹۹۳ - المتعملات والرواتب والأجور و ملحثاتها و المحدد الدني و ملحد الدني و ملحد الدني و ملحد الدني و ملحد و الدني و ملحد و الدني و ملحد و الدني و ملحد و الدني و الدن	المحصدات والروائيب والانجور وملحها بها المحصدات والروائيب والانجور وملحها بها الله عن وماحها بها الله عن	احات	ايف	رقم ا
۲۹۰ تعریفیت عائلیة ۲۹۰ - تعریفیت عائلیة ۲۹۰ - توبیس سیارة ۲۹۰ - تعریفی تبیل ۲۹۰ - تعریفی تبیل ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۹۰ - ۲۰ - ۲۰۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲	- تعریفات عائلیة ۲۹۰ - تعریف سیارة ۲۹۰ - تعریف تمبل ۲۹۰ - تعریف عمل ۱۹۳۹ - بدل علاه مصلهٔ ۵٪ ۸۰۰	۳۰ ۷۲۰ ۲۰ ۲۰۰ ۲۹ ۲۰۸ عامی ۱۳۰	 ٢ - رواتب لوظمين الدخين وماحك به ١ - مشة اول ١ - ١٠٠٤ ١ - ١٠٠٤ ١ - ١٠٠٤ ٢ - ١٠٠٤ ٢ - ١٠٠٤ ٢ - ١٠٠٤ 	
	£ 2 3 8 & x y x	Y 35 - Y 4	— تعزیس سیارۂ تعریس عیل تعریس حاص ۱٪	

الناب الثالث ــــ رقامة مجلس الوزر م

نات المتسر	القرق في النفا	ت المقدرة	التملاد	A -4 N A	رقم
ريادة	بقصاب	9496	م_رد ۱۹۷۱	بيان النفقات	لسد
	_	Y	¥ #++	الصياة ٣ - مقات صب محتلمة	٥
				·	
				صاهمات ومسأهدات	
-	_	4.11	4	٠ نقفات ومباهدات اجتاعه	ľ
			in by	the second of th	
1 ****	Alm)	erits:5	on & greathfa h	ŀ

الباب الثاك _ رئامة مجلس الوزراء

رق في التققات المقدرة	المقدرة الف	التفقات		رقم
زيادة نفسان	1440	1988	بيأن النفقات	Air
रक्ट	AFP (A1+1++	الفصل الثامن _ الحاكم الشرعية الجعفرية المخصصات والرواتب والاجور و ملحقاتها ٢ - رواتب المرطقين الدالين وملحقاتها	٨
- 1		1.4	و سـ اجوز الإجراء و، لحقائه،	
- Ya 4	. AV11	A8 - 84 -	uma	
	10000		التعو بعثنات والمساعدات والمكافآت ٢ - تعریضات عن اعمال اضافط فرانست و الم ٢ - تعریضات عشلفة	*
- Y4	Doction	entati	on & Research	

الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم	×	_
	175-1	
۱۹۱۰ والس وستثار وقاهر ۱۹۱۰ ۱۹۱۰ ۱۹۱۰ ۱۹۱۰ ۱۹۱۰ ۱۹۱۰ ۱۹۱۰ ۱۹۱		.
التعويضات على الم التاليخ الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم		vv
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم	 تعریضات عائلیة 	
	- تعويضات شاصة	
التعويضات والماعدات والمكافآت عنوض عندن و الماعدات والمكافآت عنوض عندن و المكافآت المكافآت عنوض عندن و المكافآت المك	/1 tacyd 2100 -	
التعويضات والماعات عنافة التعويضات الماريات والمكافآت التعويضات الماريات والمكافآت التعويض عنادن والمكافآت التعويضات والمكافآت التعويضات والمكافآت التعويضات والمكافآت التعويضات والمكافآت التعويضات والمكافآت التعويضات التعويضات التعويضات التعويضات التعويضات المكافآت التعويضات المكافآت التعويض عندون المكافآت المكافآت التعويض عندون المكافآت التعويض عندون المكافآت المكافآت التعويض عندون المكافآت المكافآت المكافآت المكافآت التعويض عندون المكافآت المكافآ	 تعریض ملحق دار اثب 	
۲۲۸ ۱۱۲ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۱۳ معیث ۵ (۱۳ معیث ۱۳ مع	 تعویض اثیل 	
۲۱ ۱۳ اسم الاحراء و داملات الاحراء و داملات الاحراء و داملات الاحراء و داملات الاحراء و داملات الاحراء و داملات المحاد الله و ا		
۳۱ ۸۹۹ ۲۱ اسب ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳ ۱۳	- بدل غلاء مميثة ه٪	
۲ اجم المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث على المحادث		
۲ موریق خاص ایر المحافات التعویقات و المحافات و المحاف	و – اجوز الاجراء وملعقائي	- 1
۲۰۹۷ مدین خاص ی از المکافآت التعویضات و المکافآت می المکافآت التعویضات علقه از المکافآت می المکافآت المکافآت می المکافآت می المکافآت می المکافآت المکافآت المکافآت می المکافآت المکافآت می المکافآت المکافآت المکافآت می المکافآت المکافآ		1
موبض خاص بي المحافظ من المحافظ م	۲ احیر داسته	
مدل غلاد ميث ه الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم		-10
مدل غلاد ميث ه إلى المكافآت التعويضات و المكافآت التعويضات علقة المكافآت التعويضات علقة المكافآت المك	 – ثعریش خاص ۱٪ 	1
التعويطات و المساعدات و المحادث و المحادث تعويطات مختلفة تعويطات مختلفة تعويطات المساريات و الإضحالات تعويطات المساريات و الإضحالات تعويطات مندوق تعويطات مندوق تعويطات مندوق	 بدل غلاء میت ه // 	
التعويطات و المساعدات و المحاوات - تعويضات المباريات أو الإضحافات منه و ال		
- تعریضات الباریات الامتحاث می و ال کا ۲۹۰۰ - تعریض صندوی ا	مويضات والمساعدات والمكافآت	Į.
- تغریش منتری کی این این این این این این این این این ای	٣ - تمويضات محتلفة	
- تغریش منتری کی این این این این این این این این این ای	- تمويضات المباريات والإمشحالات	ļ
	سه تفریقس صندوق اسی اسی	
	2.5	
Documentation & Research	- تعريف تفتش ومراقة	

الباب الثالث _ رئاسة مجلس الوزراء

الفرق في التفقات المقدرة		النفقات المقدرة			
بقصان	زرادة	1940	1945	بيان النفقات	رغم البتد
- - - - - - -	Y	YV 4 17 A 7 1 ETY	Y 4	لو اذم التارية ٢ – ايجارات ٢ – نافرة وتندقة وماه وماتف ٤ – كتب وصحف واهلانات ٢ – نفقات خدمة وتنظيفات ٧ – نفقات شق	٣
	***	\$ A	Y 811.	نفقات اداویة عامة ۱ - نقل وانتقال ۱ - اعیاد ولئیل	•
			البحاث	التوشيق	
100	****	odemo	edrario	n & Klesteafch	



المن ليرة لبنانية